في العام ١٩٨٧، بلغ عدد المستوطنين اليهود الذين كانوا يسكنون في الضفة الغربية وقطاع غزة حوالى ٦٥ ألفاً. وبينما سمح لهؤلاء بالحصول على كل كميات المياه التي يحتاجونها، وبالقدر الذي يريدونه، لم يسمح لعرب الضفة والقطاع بزيادة استهلاكهم من المياه في القطاع الزراعي منذ العام ١٩٦٧[٢٩]. واذا اضيفت الفوائد التي تحصل عليها اسرائيل من مياه الضفة والقطاع واستغلال الاراضي التي تم الاستيلاء عليها الى الفوائد التي تحصل عليها من قطاعي التجارة والسياحة، فان المجموع قد يزيد على ٢,٥ مليار دولار سنوياً.

وفوق ذلك كله، يعمل حوالى مئة ألف عامل فلسطيني من الضفة الغربية وقطاع غزة في اسرائيل، خاصة في قطاعي التشييد والبناء والخدمات. في العام ١٩٨٦، بلغت نسبة عرب الضفة والقطاع العاملين في اسرائيل حوالى ٦,٥ بالمئة من مجموع العاملين في الاقتصاد الاسرائيلي. الا ان تلك النسبة بلغت حوالى ٤٦ بالمئة من العاملين في قطاع المقاولات، و٣٠ بالمئة من العاملين في قطاع الزراعة، و١٤ بالمئة من العاملين في قطاع الصناعة[٣٠].

في العام ١٩٨٦، بلغ مجموع العاملين من ابناء الضفة الغربية وقطاع غزة، بوجه عام، حوالى ٢٦١٢٠٠ شخص، ١٦٧٠٠٠ من الضفة الغربية و٩٤٢٠٠ من قطاع غزة. من بين هؤلاء ١١٥٧٠٠، أو ٦٩,٣ بالمئة من ابناء الضفة الغربية، كانوا يعملون في اقتصاد الضفة، بينما عمل ٥١٣٠٠، أو ٣٠,٢ بالمئة، في الاقتصاد الاسرائيلي. اما بالنسبة الى العاملين من ابناء قطاع غزة، فان ٥٠٨٠٠، أو ٥٣,٩ بالمئة، كانوا يعملون في اقتصاد القطاع، بينما عمل ٤٣٤٠٠، أو ٤٦,١ بالمئة، في الاقتصاد الاسرائيلي. وهذا يعني ان ما يزيد على ٣٦ بالمئة من مجموع العاملين من عرب الضفة والقطاع كانوا يعملون في اسرائيل، ويساهمون في بناء الاقتصاد الاسرائيلي. اضف الى ذلك، ان حوالى ٢٥ بالمئة من المجموع العام كانوا يعملون في الضفة والقطاع لحساب اسرائيل، ويقومون بانتاج ما تحتاجه الشركات الاسرائيلية من بضائع[٣١]. وبالتالي تكون نسبة العاملين من ابناء الضفة والقطاع في الاقتصاد الاسرائيلي، داخل اسرائيل وفي «المناطق المحتلة»، حوالى ٦١ بالمئة من مجموع العاملين.

اضافة الى توفير الايدي العاملة الرخيصة، يقوم العاملون في الاقتصاد الاسرائيلي بخدمة اسرائيل ودعمها، من خلال ما يلي:

١ ـ مساعدة المنتوجات الصناعية، والزراعية، على المحافظة على قدرتها التنافسية في الاسواق العالمية، وذلك بسبب تدني رواتب العمال العرب وقيام الاسرائيليين باستغلالهم.

٢ ـ شغل الوظائف المتواضعة، كأعمال البناء والتنظيف؛ وهي وظائف يبتعد منها الاسرائيليون ويأنفون من ممارستها، وبالتالي اعطاء اسرائيل مجالاً أكبر لتنمية القطاعات الصناعية التي تحتاج الى كفاءات ومهارات علمية وفنية عالية، كصناعة الالكترونيات والصناعات الحربية.

٣ ـ المساهمة في تضييق حجم العجز في الميزانية الحكومية، وذلك لأن القانون الاسرائيلي يجبر العمال العرب على دفع الضرائب والتأمينات الاجتماعية دون ان يعطيهم حق الاستفادة من الخدمات الحكومية والتأمينات الصحية وغيرها.

٤ ـ المساعدة في تسويق الكثير من المنتوجات الاسرائيلية التي يتعاملون بها، وبالتالي زيادة الصادرات الاسرائيلية في المناطق المحتلة.

على الرغم من الفوائد الكثيرة التي تعود على الاقتصاد والمجتمع الاسرائيليين من العمال